

تقرير الرقابة المالية على بلدية سيدي علوان

(تصرّف 2017)

1- تقديم البلدية

أحدثت بلدية سيدي علوان بمقتضى الأمر عدد 134 لسنة 1969 المؤرخ في 19 أفريل 1969 على مساحة قدرها 105,10 كلم² وتمّ ضبط المناطق التابعة للبلدية وعددها 7 بمقتضى الأمر الحكومي عدد 602 لسنة 2016 المؤرخ في 26 ماي 2016 والمتعلّق بتحويل الحدود الترابية لبعض البلديات. ويقطن بها حوالي 25746 ساكنا وفقا للإحصاء العام للسكن والسكنى لسنة 2014 منهم 17641 داخل الوسط البلدي. وتضمّ البلدية 4589 مؤسّسة تجارية وصناعية ومهنية وتولّت تسييرها نيابة خصوصية تتركّب من معتمد سيدي علوان و4 أعضاء تمّت تسميتهم بمقتضى الأمر عدد 814 لسنة 2015 المؤرخ في 23 جويلية 2015 والمتعلّق بتسمية نيابات خصوصية ببعض البلديات بتراب الجمهورية ويعمل بالبلدية 33 عوناً منهم 12 موظفاً و21 عاملاً إضافة إلى 4 أعوان وقتيين. وبلغ معدّل الموارد السنوية للبلدية للفترة 2015-2017 ما قدره 1,5 م.د مقابل معدّل نفقات خلال نفس الفترة بقيمة 1 م.د.

2- طبيعة المهمة

عملاً بإذن المهمة عدد 554 وعدد 565 بتاريخ 30 أكتوبر 2018 وفي إطار تنفيذ الاتفاقية المبرمة بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية تولت الدائرة النظر في الوضعية المالية للبلدية بعنوان سنة 2017 للتأكد من إحكام إعداد الحساب المالي ومن صحّة ومصداقية البيانات المضمّنة به. كما أولت الدائرة اهتمامها لمجهود البلدية من أجل تعبئة الموارد المتاحة لها وتأدية نفقاتها في كنف الشرعية.

وشملت الأعمال الرقابية فحص الحساب المالي ومستندات الصرف المودعة لدى كتابة الدائرة واستغلال المعطيات الواردة بالاستبيان الموجه للبلدية وتلك المستخرجة من منظومة "أدب بلديات" علاوة على الزيارات الميدانية المنجزة لدى مصالح البلدية والمركز المحاسبي الخاص بها.

من رئيس بلدية سيدي علوان
الى السيد رئيس الفرقة الجهوية للمحاسبات بسوسة

الموضوع: حول تقرير الرقابة المالية على بلدية سيدي علوان (تصرف 2017).
المرجع: مكتبكم عدد 112/12/2018

تحية و بعد ،

تبعاً لمكتبكم المشار اليه بالمرجع اعلاه و المتعلق بالرقابة المالية على بلدية سيدي علوان (تصرف 2017)، نفيد سيادتكم بالاجراءات المتعلقة ببعض النقاط الموجودة بالتقرير :

- بالنسبة لتراجع تحصيل المعاليم الموظفة على العقارات المبنية و غير المبنية لسنة 2017 تم الاتصال بالمواطنين بصفة مباشرة من قبل اعضاء المجلس البلدي و عن طريق المراسلات و الاعلامات لتحسيسهم على اداء واجبهم الجبائي و خلاص ديونهم .

- بالنسبة لتراجع تحصيل المعلوم على المؤسسات الصناعية و المهنية و التجارية لسنة 2017 ستتولى البلدية تحيين جدول التحصيل و الاستفادة من المعطيات المتوفرة بالقباضة المالية بسيدي علوان مستقبلا نظرا لتوسع المنطقة البلدية لتضم سبعة عمادات .

- بالنسبة للعقارات غير المبنية سيتم تحيين القرار البلدي الضابط للمعلوم المذكور في اقرب دورة عادية .
- بالنسبة لتحيين قاعدة المعاليم الموظفة على العقارات المبنية و مستوى خدمات المتوفرة ببعض الانهج على غرار (شارع ابن خلدون- شارع جمال الدين الافغاني- شارع محمد الخامس- نهج موسى ابن نصير و شارع ابن الهيثم) نفيدكم ان هذه الانهج تتوفر فيهما خدمة التعبيد خلال سنة 2016 و قد وقع اعادة تعبيدهما نظرا لكونها تتطلب التدخل من جديد .

- تركيز عداد تنوير عمومي : تم طلب التزود من طرف بلدية سيدي علوان في 18/09/2014 ضمن مشروع صيانة شبكة التنوير العمومي و حيث ان الشركة التونسية للكهرباء و الغاز لم تبادر بتركيز هذا العداد الا سنة 2017 و تم مدنا بالفاتورة موضوع الطلب في 31/01/2017 و ذلك حسب ما مبين بطابع مكتب الضبط للبلدية (عدد 229 بتاريخ 31/01/2017).

- الشاحنة ايفكو ذات الرقم المنجمي 02-216055 الحاملة للسلم و المخصصة للتنوير العمومي تعرضت شبكتها الهيدرولوكية الى عطب استوجب التدخل الفوري و المستعجل باعتبار ان البلدية تستغلها في اصلاح و صيانة شبكة التنوير العمومي و قد اقتضت الضرورة التعجيل في اصلاحها حيث ان هذه الفترة حساسة (شهر ديسمبر- فصل الشتاء و دخول سنة ادارية جديدة) يكون التنوير العمومي بالمدينة ضروري خاصة من الناحية الامنية .

- تم تنقيح الميزانية بالنقص في نفقات التصرف الطارئة (24 أ.د) لفائدة تأجير الاعوان الوقيتين بمقتضى المداولة من قبل النيابة الخصوصية بتاريخ 28/07/2017 و تم المصادقة من طرف سلطة الاشراف بتاريخ 24/08/2017.

افدناكم بذلك و السلام

سيدي علوان في 24... ديسمبر 2018

رئيس البلدية

لطفي عبد الله



3- إعداد الحساب وتهيئته

عملا بمقتضيات الفصل 282 من مجلة المحاسبة العمومية والفصل 33 من القانون الأساسي لميزانية الجماعات المحلية تم تقديم الحساب المالي للبلدية المصادق عليه من قبل والي المهديّة بتاريخ 13 جوان 2018 إلى الدائرة بتاريخ 19 جويلية 2018.

4- خلاصة أعمال المراجعة

فيما عدا المبالغ المتعلّقة ببقايا الإستخلاص المرسّمة في جزئي الموارد الجبائية والموارد غير الجبائية الإعتيادية ومع إعتبار ما إنتهت إليه أعمال التدقيق المستنديّة والميدانيّة من ملاحظات فإنه يمكن التأكيد بدرجة معقولة وحسب المبادئ التي تقوم عليها أنظمة المحاسبة العمومية وميزانية الجماعات المحلية من أن حسابات بلدية سيدي علوان لا تشوبها أخطاء جوهرية من شأنها التأثير على صدق النتيجة المحاسبية وعلى صحّة العمليات المحاسبية المنجزة قبضا وصرفا بعنوان ميزانية سنة 2017.

ملخص الحساب المالي لسنة 2017

معدل التطور السنوي	2017	2016	2015	السنة
32%	1 729 138	1 349 614	990 120	مقاييس
19%	1 068 284	873 696	752 582	العنوان الأول
8%	407 639	399 084	347 790	1 المداخل الجبائية الإعتيادية
13%	177 176	162 365	139 596	1 المعاليم على العقارات والأنشطة
4%	137 363	134 431	127 039	2 مداخل إشغال واستلزام الملك العمومي البلدي
9%	93 101	102 288	79 051	3 معاليم الرخص وإسداء خدمات
-100%	0	0	2 104	4 المداخل الجبائية الاعتيادية الأخرى
28%	660 645	474 612	404 791	2 المداخل غير الجبائية الاعتيادية
-10%	63 564	58 214	78 303	5 مداخل أملاك البلدية الاعتيادية
35%	597 081	416 398	326 488	6 المداخل المالية الاعتيادية
67%	660 854	475 918	237 539	العنوان الثاني
39%	461 996	375 072	237 539	3 الموارد الذاتية المخصصة للتنمية
44%	255 674	222 903	122 960	7 منح التجهيز
34%	206 322	152 169	114 579	8 مدخرات وموارد مختلفة
	198 858	100 846	0	4 موارد الاقتراض
	198 858	100 846	0	9 موارد الاقتراض الداخلي
36%	1 314 038	969 175	713 479	مصاريف
12%	747 583	697 329	592 951	العنوان الأول
14%	708 890	654 862	545 095	1 نفقات التصرف
13%	440 423	412 897	343 634	1 التأجير العمومي
11%	232 738	223 068	189 167	2 وسائل المصالح
70%	35 730	18 897	12 295	3 التدخل العمومي
	0	0	0	4 نفقات التصرف الطارئة وغير الموزعة
-10%	38 693	42 467	47 856	2 فوائد الدين المحلي
-10%	38 693	42 467	47 856	5 فوائد الدين المحلي
117%	566 454	271 846	120 528	العنوان الثاني
203%	511 582	208 751	55 862	3 نفقات التنمية
203%	511 582	208 751	55 862	6 الإستثمارات المباشرة
	0	0	0	8 نفقات التنمية الطارئة و غير الموزعة
-8%	54 872	63 095	64 666	4 تسديد أصل الدين
-8%	54 872	63 095	64 666	10 تسديد أصل الدين
22%	415 100	380 439	276 642	الفائض

تحليل موارد بلدية سيدي علوان ونفقاتها

1- النتائج العامة لتنفيذ الميزانية لسنة 2017

بلغت التقديرات الأوليّة لموارد ميزانيّة بلدية سيدي علوان لسنة 2017 ما قدره 1,728 م.د. موزّعة على العنوان الأوّل في حدود 1,475 م.د. وعلى العنوان الثاني في حدود 0,253 م.د. تمّ بشأنها تحصيل مقابيض بقيمة 1,068 م.د. وبنسبة 72 % بالعنوان الأوّل وبقيمة 0,661 م.د. وبنسبة 261 % بالعنوان الثاني لتبلغ جملة الموارد المحصّلة بالعنوانين الأوّل والثاني قيمة 1,729 م.د. ونسبة 100 % مقارنة بالتقديرات.

وبلغت جملة الإعتمادات المرسّمة بالميزانيّة 1,753 م.د. موزّعة على ما قدره 1,005 م.د. بالعنوان الأوّل ونسبة 57 % وما قدره 0,748 م.د. وبنسبة 43 % بالعنوان الثاني تمّ بشأنها إنجاز نفقات بقيمة 1,068 م.د. وبنسبة 106 % في العنوان الأوّل وبقيمة 0,661 م.د. وبنسبة 88 % في العنوان الثاني ممّا يجعل من النسبة العامّة للإنفاق بالعنوانين الأوّل والثاني تبلغ ما قدره 1,729 م.د. وبنسبة 99 % من مجموع الإعتمادات.

ولئن أسفر تنفيذ ميزانية بلدية سيدي علوان بعنوان تصرف 2017 عن فائض جملي في المقابيض على المصاريف قدره 415 أ.د. تم تحويله إلى المال الإحتياطي فإنّ الحساب لم يسجّل أيّ إعتمادات منقولة من سنة إلى أخرى بعنوان المشاريع المموّلة بواسطة الإعتمادات المحالة.

2- الموارد

بلغت جملة موارد بلدية سيدي علوان خلال سنة 2017 بما قدره 1,729 م.د. مسجّلة تطوّرا ملحوظا مقارنة بجملة موارد السنة السابقة والتي كانت في حدود 1,350 م.د. وهي تتكون في حدود 69 % وبقيمة 1,068 م.د. من موارد العنوان الأوّل و31 % وبقيمة 0,661 م.د. من موارد العنوان الثاني.

وحقّقت البلديّة في عنوانها الأوّل مداخيل بقيمة 1,068 م.د. مسجّلة تطوّرا مقارنة بسنة 2016 بنسبة 19 % يرجع أساسا إلى تعبئة المداخيل غير الجبائيّة الإعتياديّة بنسبة 28 %.

وتمثّل المعاليم على العقارات والأنشطة نسبة 43 % من جملة المداخيل الجبائيّة الإعتياديّة فيما لا تمثّل حصّتها من جملة الموارد الذاتية غير 22 % علما وأنّ المعدّل الوطني لحجم هذا الصنف من الموارد بلغ سنة 2016 نسبة 53 %.

وتمثل المعاليم الموظفة على المؤسسات ذات الصبغة الصناعيّة أو التجاريّة أو المهنيّة نسبة 78 % وبقية 138 أ.د. من موارد العقارات والأنشطة ولم تتجاوز نسبة المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية على التوالي مبلغ 24 أ.د. و15 أ.د. أي ما يمثل تباعا نسبة 13 % و9%.

وبلغت المداخل غير الجبائية الاعتيادية سنة 2017 ما قيمته 661 أ.د. منها 80 % متأتية من المناب من المال المشترك للجماعات المحلية بما قدره 527 أ.د. فيما لم تمثل حصّة مداخل أملاك البلدية الاعتيادية إلا 10% وبما قدره 64 أ.د. متأتية أساسا من مداخل كراء عقارات معدة للنشاط التجاري والمهني بنسبة 72 %.

وبخصوص الموارد المحققة في العنوان الثاني فقد شملت الموارد الذاتية والمخصّصة للتنمية بنسبة 70% وبقية 462 أ.د. وموارد الإقتراض الداخلي بنسبة 30 % وبقية 199 أ.د. مسجلة تطورا ملحوظا بمقارنة بسنة التصرف السابقة بنسبة 39 % مقابل معدل تطوّر سنوي في حدود 67 %.

3- النفقات

بلغت نفقات الميزانية لسنة 2017 ما قدره 1,314 م.د. مسجلة تطورا ملحوظا وبنسبة 36 % مقارنة بسنة 2016 وبلغت نفقات العنوان الأول سنة 2017 ما قدره 748 أ.د. وتمثل نفقات التأجير العمومي ووسائل المصالح 95 % منها ويلاحظ في هذا الصدد تطوّر نفقات التدخل العمومي بنسبة 70 % خلال الفترة 2015-2017.

أما نفقات العنوان الثاني فقد بلغت 566 أ.د. (دون إعتبار المصاريف المأذونة بعنوان الفائض) مسجلة تطورا مهما مقارنة بسنة 2016 وبنسبة 117 % خاصة على مستوى الإستثمارات المباشرة التي تطوّرت مقارنة بسنة التصرف السابقة بنسبة 203 % مقابل تراجع تسديد أصل الدين بنسبة 8 % فيما لم تسجل سنة 2017 أي نفقات مبرمجة بعنوان الإعتمادات المحالة.

4- القدرات الماليّة

تبين بخصوص مؤشّر الإدّخار لبلدية سيدي علوان والمتمثّل في قيمة الإدّخار الخام (المال الإحتياطي من العنوان الأوّل 80 % للسنة الأخيرة + المال الإحتياطي من العنوان الأوّل 20 % للسنة السابقة للسنة الأخيرة) مقارنة بمراد العنوان الأوّل فقد بلغ نسبة 14 % وهي نسبة تعتبر ضعيفة بإعتبار أنّ المعيار المعتمد من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحليّة محدّد بنسبة 20%.

وبخصوص نفقات أعباء التأجير (أعباء التأجير مقارنة بنفقات العنوان الأوّل) فقد بلغ المؤشّر نسبة 59% متجاوزا الحد الأقصى المضبوط من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحليّة والمتمثّل في نسبة

55% رغم محدودية الموارد البشرية للبلدية. هذا وقد تطورت كتلة التأجير البلدي بنسبة 6,7 % مقارنة بسنة التصرف السابقة.

من جهة أخرى تمثل كتلة الأجور 81% من مجموع الموارد الذاتية للبلدية (دون احتساب المناب من المال المشترك والمبالغ المحولة من صندوق التعاون بين الجماعات) مما يجعل من بلدية سيدي علوان في خانة البلديات التي تعاني صعوبات هيكلية ظرفية ويحتّم عليها تعبئة مواردها الذاتية والرفع من نسب الإستخلاص حتى تتمكن من تحقيق التوازن بين أعباء التأجير والموارد الذاتية.

وبلغ مؤشر الإستقلالية المالية (موارد العنوان الأول دون احتساب المناب من المال المشترك) للبلدية 51% ويعتبر هذا المؤشر جدّ ضعيف مقارنة بالحدّ المضبوط من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية والمتمثل في 70%.

ملاحظات حول تعبئة موارد البلدية وإنجاز نفقاتها

- تراجع سنة 2017 تحصيل المعاليم الموظفة على العقارات بنسبة 6 % (5 % بخصوص المعلوم على العقارات المبنية و 7 % بخصوص المعلوم على الأراضي غير المبنية) ومقابل ذلك تطوّرت المقاييس المتأبئة من المعاليم الموظفة على الأنشطة بنسبة 15 % ولم ينعكس هذا التطور على مستوى البلدية حيث ظلّ جدول الحد الأدنى للمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية والتجارية والمهنية بعيدا عن الواقع إذ لم يتمّ إحصاء إلا 467 مؤسسة من جملة 1803 مؤسسة ناشطة بالمنطقة البلدية أي ما يمثل نسبة 26 %. والبلدية مدعوة إلى تحيين جدول المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية والتجارية والمهنية والإستفادة من المعطيات المتوفرة لدى القباضة المالية بسيدي علوان والخاصة بالمعلوم المذكور.

- من جهة أخرى ورغم تولي البلدية إنجاز الإحصاء العام للعقارات المبنية وغير المبنية وفقا لمنشور وزير الداخلية عدد 4 لسنة 2016 المؤرخ في 11 فيفري 2016 فإنّ ذلك لم ينعكس على مستوى تحيين جداول التحصيل الخاصة بالمعلومات المذكورين.

- وبخصوص المعلوم على الأراضي غير المبنية وتبعاً للأمر الحكومي عدد 396 لسنة 2017 المؤرخ في 28 مارس 2017 المنقح للأمر عدد 1186 لسنة 2007 المؤرخ في 14 ماي 2007 والمتعلق بضبط معلوم الأراضي غير المبنية المشار إليه بالفقرة الثانية من الفصل 33 من مجلة الجباية المحلية بالنسبة للمتر المربع الواحد لكل منطقة من المناطق المحددة بمثال الهيئة حسب الكثافة العمرانية فقد تطوّر المعلوم المذكور بموجب الأمر الحكومي بنسبة جمليّة قدرها 22% إلا أنّ البلدية لم تتولّ تحيين قرارها البلدي الضابط للمعلوم المذكور ولم تعرض المسألة على مداولة المجلس البلدي ولم يتمّ تحيين جداول التحصيل بما يتوافق مع المعاليم الجديدة ممّا حرّمها من تنمية مواردها الذاتية. وتعدّدت البلدية صلب إجابتها بتحيين القرار في أقرب دورة عادية.

- وبلغت تثقيلات السنة بعنوان المعلوم على العقارات المبنية ما قدره 43,9 أ.د. تمّ بشأنها إستخلاص ما قيمته 23,7 أ.د أي بنسبة 54 % من جدول تحصيل السنة وبنسبة 12 % من مجموع التثقيلات بإعتبار بقايا الإستخلاص التي بلغت في موقّي 2016 ما قدره 158,6 أ.د.

والبلدية مدعوة إلى العمل على الرفع من نسق إستخلاصاتها وتطهير حساباتها من البقايا التي بلغت في موقّي 2017 قيمة 178,8 أ.د.

- وتبيّن من خلال التثبّت من جدول متابعة المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو المهنية أو التجارية تضمين 467 فصلا سنة 2017 رغم أنّ عدد المؤسسات الناشطة ببلدية سيدي علوان يبلغ 4589

مؤسسة مما يضيف على جدول المتابعة عدم الشمولية باعتبار أنه لم يتضمّن إلا 10 % من جملة المؤسسات المعنية بهذا المعلوم. ولا يمكن هذا الوضع البلديّة من متابعة المؤسسات الناشطة بمنطقة. والبلديّة مدعوّة إلى تحيين جدول المتابعة بما يمكنها من توظيف الحد الأدنى ومن تنمية مواردها الذاتية.

- وبلغت المتخلّلات بعنوان العقارات المبنية المسوّغة في موقّي سنة 2017 ما قدره 32 أ.د من مجموع قيمة كرائيّة في حدود 78 أ.د أي بنسبة 41 % والبلديّة مدعوّة إلى مزيد بذل العناية لتحصيل مداخيل أملاكها العقاريّة.

- وتبيّن إنجاز نفقات يرجع تاريخ إستحقاقها إلى سنة 2014 من ذلك مثلا مصاريف تركيز عداد للتنوير العمومي ضمن مشروع تهيئة و صيانة شبكة التنوير العمومي بالبلدية. و جدير بالذكر أنّ خلاص المستحقّات المستوجبة لفائدة الخواص والهياكل العموميّة إضافة إلى طابعه الإجمالي يخضع لقاعدة السنويّة.

- وخلافا لأحكام الفصل 90 من مجلة المحاسبة العموميّة تمّ عقد نفقات عاديّة بعد 15 ديسمبر ويتعلّق الأمر بنفقة تعهد و صيانة شاحنة إيفكو بمبلغ جملي قدره 3,5 أ.د بتاريخ 27 ديسمبر 2017. ولم يتبيّن من خلال ملفّ النفقة المعنية وجود حالة ضرورة تمّ إثباتها من قبل البلديّة لتبرير مخالفة الفصل 90 المذكور.

أهمّ التوصيات

يتميّز الوضع المالي لبلديّة سيدي علوان إجمالاً بضعف الإستثمارات البلديّة نظراً لضعف الإمكانيات الماليّة وحتّى تتمكّن من الإستجابة إلى تطلّعات متساكنيها التّنمويّة فإنّ البلديّة مدعوّة إلى:

- ✓ العمل على الرّفح من نسق إستخلاصاتها وتطهير حساباتها من بقايا الإستخلاص؛
- ✓ تحيين جدول متابعة المعلوم الأدنى للمؤسّسات ذات الصبغة الصناعيّة أو المهنيّة أو التجاريّة بما يمكنها من توظيف الحد الأدنى ومن تنمية مواردها الذاتية؛
- ✓ مزيد بذل العناية لتحصيل مداخيل أملاكها العقاريّة.